

تجارة الأسلحة في مسقط قديماً

١٩١٠ - ١٩١٣ م

دكتور محمد دة محمد



تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربي في مياه الخليج العربي وخاصة من جانب فرنسا وروسيا والمانيا. وقد ركزت فرنسا اتجاهها في مسقط. وكانت فرنسا من قبل قد استغلت فرصة امتداد سلطنة مسقط الى الساحل الشرقى الأفريقى، وعقدت مع السيد/ سعيد بن سلطان حاكم مسقط ورنجبار في عام ١٨٤٤م.

وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط - رنجبار ارادت ان تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، وذلك بمقتضى التصريح المشترك الصادر في مارس ١٨٦٢م. والواقع ان فرنسا وجدت في هذا التصريح فرصة لاقلاق بريطانيا على أساس أن لها مركزا مسلحا - ولو نظريا - مع مركز بريطانيا في كل من مسقط ورنجبار.

ولما كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق بين عدن وبومباي، لذلك كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب اتخذت فرنسا تعريض السياسة البريطانية التي تستهدف السيطرة عليها، وكتيرا ما لجأت إلى اثارة العنيت ضدها مستندة الى ما لها من امتيازات سابقة، أو على الأقل اذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فإنها كان تعود الى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك.

وبما يستلقت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط، وان تحقق لبسها الكثير من الامتيازات. وقد تطورت علاقتها بمسقط بوجه خاص على أثر وفاة السيد/ تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨م، الذي خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح في أقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المقروض ان يؤزل اليه الحكم ولذلك اصبح فيصل في موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجي يعتمد عليه في مواجهة المناصب التي أثارها أخيه ضده، وكذلك لمواجهة القلاقل في بعض اجزاء عمان الداخلية. ولعل الحكومة البريطانية وجدت في ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على السلطان الجديد، فلم تعترف به في بداية الأمر، ويبدو انها أخذت تسلمه بعد ذلك في نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف في عام ١٨٩٠م مع استمرارها في دفع الأعباء السنوية له، وذلك بعد أن تعهد من جانبها بالمحافظة على الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها والده مع بريطانيا.^(١)

وكانت أولى الأعمال السياسية للسيد/فيصل هو عقده لمعاهدة صداقة وملاحة وتجارة في ١٩ مارس ١٨٩١م مع بريطانيا، وقد حلت هذه المعاهدة محل المعاهدة التي سبق أن عقدها السيد/سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩م، وكانت تعنى هذه المعاهدة بكتابة المواد المنظمة للعلاقات التجارية للسلطنة، كما نصت في مسألة السلطة القضائية للتفصل البيطاني على شيوخها للرعايا البيطانيين، وإن هذه المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية، فإن من حق السلطات القضائية البيطانية البت فيها. (٢) كما تضمنت المعاهدة نصا آخر يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقا لما تحمله عليه الحكومة البيطانية، وإن لا يقبل معلونة أو راتباً من أية حكومة أخرى. (٣)

وبواضح ان عقد هذه المعاهدة كان مخالفاً للتصريح المشترك في عام ١٨٦٢م، ولذلك كان من المفروض ان تكون سرية، وقملاً ظلت بريطانيا تتسكك بهذه السرية حتى اضطرت الى ان تعلنها لفرنسا عام ١٨٩٩م عقب اشتداد الأزمة في مسقط بين الحكومتين في نفس العام. (٤) وقد أُلحق بهذه المعاهدة تعهد من جانب السيد فيصل جاء فيه أنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وعقلائه من بعده بعدم التدخل عن أراضي وممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها أو بيعها ورهنها أو السماح باحتلالها لغیر الحكومة البيطانية وأن يظل خاضعاً لمشورة حكومة الهند. (٥)

النشاط الروسى الفرنسى في مسقط :

ليس من شك في أن أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا الى تقوية نفوذها في سلطنة مسقط والى توقيع المعاهدة السابقة، ظهور النشاط الفرنسى في السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة انه في عام ١٨٩١م انضمت روسيا الى فرنسا في اتفاقية سرية تهدف الى مجابهة النفوذ البيطاني خصوصاً في منطقة فارس والخليج. (٦) وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة في هذا السيل. وفي نفس العام ظهرت سفينة حربية روسية في ميناء مسقط، وقابل قائدها السلطان، وفي العام التالي بذلت روسيا محاولة لكى تنجم لها تفصيلة في مسقط. وور الانجليز معارضتهم للنفوذ الروسى الذى أخذ يتسرب الى الخليج بأن تلك القوى التي تريد التدخل في المنطقة لم تساهم في عمل أى شيء لنظم التجارة أو لضمان الأمن كما فعلت بريطانيا. ويبدو أن الحكومة البيطانية كانت تهد أن تكشف عن أغراضها الحقيقية وأن تعلن الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها حتى لا تثير مشاكل دولية وخاصة بينها وبين فرنسا، فضلت الاستمرار في سياسة عقد المعاهدات بالأضغطة الى الأبدمرار في

دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط، والذي تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣م، مقابل إلغاء تجارة الرقيق في السلطنة، وقد وجدت في ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تحليه عليه في سياستها. (٩)

وكان سولسبوري يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لأبعادها عن رومانيا، ولإعني ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عما لها من نفوذ في مسقط، وإنما معناه أنها لم تكن تود حدوث أزمة في العلاقات بين البلدين، هذا مع استمرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان فحصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيها، هذا فضلا عما يمكن أن تحصل عليه من نفوذ ادنى ومادى في السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند في دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط.

وعندما حاولت فرنسا إقامة مستودع للوقود في مسقط، كانت وجهة النظر البريطانية واضحة بالنسبة لهذه المسألة، فقد تسامل كيرزون عن دواعي ذلك، لأن السفن الفرنسية ليست كثيرة التردد على الميناء، بل إنه ربما لا يمر سفينة واحدة طيلة العام... ومثل تلك السفينة لا يمكن أن تعد وسيلة للحصول على الوقود، بل إننا نسمع عن طيب خاطر بأن تزود تلك السفينة من محطات... أن فرنسا تنظر إلى حصولها على محطة الفحم نظيرة أكثر عمقا، أنها تريد أن تتطلع إلى مركز سياسي مسلو للأتجليزية في غرب آسيا، فإن مستودع الفحم قد يعنى شيئا آخر في الغد (١٠): والواقع أن كيرزون كان متضائفا للغاية، فإن فرنسا يمثلها في مسقط قنصل، ولكن دون رعاية أو تجارة، ورغم ذلك تؤكد الحقائق أنها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية. ورغم حماس كيرزون الزائد، فإن حكومة لندن كانت تنظر إلى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا، وتعترف بقوة الصبر المشترك لعام ١٨٦٢م. (١١)

وفي ١٨ فبراير ١٩٠٠م خضع السلطان للضغط البريطاني ونتيجة لتهدده بالحصول البحري. (١٢)

ولما كان من الضروري إقرار العلاقات بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على أسس سليمة فقد توصلت الحكومتان في ٤ مايو ١٨٩٩م إلى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مسلو لمركز الحكومة البريطانية في مسقط، فإنه من الممكن لفرنسا أن تحصل على مستودع للوقود في السلطنة مثل ما لالانجلترا. وحاول سولسبوري في هذه الفترة

أرضاء فرنسا، فعرض عليها اختيار أحد المواقع في خليج المكلا على ساحل حضرموت ليكون محطة للوقود، وقد وافقت الحكومة الفرنسية، على هذا العرض في ١٧ أغسطس ١٩٠٠ (١٧).

وقد سلفنا هذا الموجز للعلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمسقط كي يكون واضحا أثر هذه العلاقات على تجارة الأسلحة في الخليج العربي بصفة عامة وفي مسقط بصفة خاصة.

موقف شركات الأسلحة في مسقط :

أما بالنسبة لموقف التجارة نفسها، فقد أبلغ المأجور Treyor عن نشاط واسع في تجارة الأسلحة في مسقط، فإن كساد التجارة في أكتوبر ١٩١٠ لم يستمر طويلا، فقد باع مسيو لاجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة في مخازن شركة M.M. Bayeot et Cie بأثمان منخفضة جدا، كما باع ممثل شركة M. Kevorkoff كل ما في مخازنه بنفس هذه الأثمان المنخفضة. كما أن M. Lapigne (٢) ممثل شركة Compagnie de (١) حاول التخلص من مخزونه قبل نهاية العام في ٧ ديسمبر (١١) كما أن M. Neuber (٥) ممثل شركة Goguyer حاول إنهاء أعماله.

وبوسط كل ذلك بدأ التاجر علي بن موسى الوحيد الذي بقيت تجارته مزدهرة، فقد كانت له مستودعات في موانئ أخرى في عمان، وكذلك لأنه اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن Bayeot et Cie (١٥).

أما سلطان مسقط، فقد ساءت أحواله المالية كثيرا، وبدا ضعفه واضحا أمام علي موسى، إلى أنه تورط بالفعل في مسائل مالية مع هذا التاجر (١٦). وقد حاول علي موسى ومعه أحد التجار الآخرين اسمه سيد يوسف استغلال الفرصة، وطالبا منه الموافقة على منحهما التزام إدارة جمارك عمان في مقابل ٢٤٠,٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخيم، ومبلغ شهري محدد (١٧).

ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان، فإنه طلب من الحكومة قرضا من ١٣,٠٠٠ ريال تستعاد من راتبه، وقد أوصت حكومة الهند بالموافقة على طلبه، وفي نفس الوقت

أوصت بعدم تشجيع مسألة منح الالتزام الخاص بالجمارك (١٨)، وقد وافقت الحكومة البيطانية على ذلك، واقتُرحت أنه يجب إضافة شرط لأتفاقية القرض بأنه لايعطى التزام من هذا النوع لأى شخص (١٩)، وقد وافق السلطان على هذا القرض من ١٣,٠٠٠ ريال (٢٠)، وهكذا أمكن التغلب على المشكلات المالية التى واجهت السلطان.

ألا أن مشكلات أخرى بدأت مع شركة **Groguyer** (٢١)، فقد غادرت السفينة فتح الخير ميناء مسقط وانتهت الى قطر وعلى ظهرها شحنة من الأسلحة والذخائر في ٢١ نوفمبر ١٩١٠م إلا أنه نتيجة للمراقبة الدقيقة من السفينة الحربية البيطانية **Espiegle** (٢٢) فإن السفينة فتح الخير اضطرت الى العودة الى مسقط في ١٦ يناير سنة ١٩١١م دون أن تستطيع الزوال شحنتها (٢٣٠٠٠ بندقية). وقد قدمت الشركة الفرنسية احتجاجا بأن السفينة البيطانية اعترضت السفينة فتح الخير ومنعها من الأبحر الى قطر، ووصلت الى حد تعرضها لخطر الغرق، كما منعت عنها المياه، ومواد التحويل، كما منعتها من المناجزة فى الأماكن المباح فيها التجارة، وطالبت الشركة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال كتعويض عن الخسائر التجارية. (٢٤).

وقد نقلت المسألة الى الامبرالية، وتبين - من وجهة النظر البيطانية - ان الاتهامات كان لا أساس لها، فإن السفينة فتح الخير وضعت فعلا تحت المراقبة، وذلك لأخذ إجراءات الحصار البحرى عند انزال الأسلحة منها، ونتيجة لذلك، فإن كل الرؤساء على الساحل... الواحد تلو الآخر كان يطلب من السفينة أن تترك المنطقة. ولم تقم السفينة الحربية **Espiegle** (٢٥) بتهددها مطلقا. كما أعلن السير سليد **Slade** (٢٦) بالنيابة لذلك «انه يبدو فشلا لسياسة الحصار البحرى إذا ما نجحت محاولة شركة **M.M. Baijeot et Cie** (٢٧) فى ذلك، لأن فتح الخير سوف تستأجر بعد ذلك لأى اغتيال يهدد اسلحة عبر الخليج». (٢٨)

وتم اتصال بين الماجور **Trevor** (٢٩) والقنصل الفرنسى فى مسقط **M. Jeannier** (٣٠) على اساس رفض الماجور لادعاءات الشركة الفرنسية. وعند هذا الحد انتقلت المسألة الى الحكومة الفرنسية. (٣١) وقد نقل **M. Cambon** (٣٢) شكوى الشركة الى السير جراى فى ٢٨ مارس ١٩١١م، إلا أنه تلقى رفضا كاملا لكل اتهامات الشركة (٣٣)، وهكذا أنهت المسألة بعد أن أكدت نجاح سياسة الحصار، وقدرة السفن الحربية البيطانية على فرض الرقابة على

أى سفينة فرنسية تحمل شحنة من الأسلحة، ومنعها من أنزالها في أى من موانئ الخليج، هذا مع عدم اشتراط أى إجراء بمس حقوق العلم الفرنسى المرفوع عليها.

شرعية التجارة في مسقط :

أما الوضع في مسقط فكانت تحكمه حقيقة أن السلطان كانت له معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة في عام ١٨٣٣ م وفرنسا ١٨٤٤ م وبريطانيا ١٨٦١ م، ولأشك أن وضع أى قيود خاصة على التجارة في الأسلحة من وإلى أراضيها تحتاج الى تعديلات في شروط تلك المعاهدات، كما أنه كان هناك تصريح تجارى (٢٥) كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا في عام ١٨٧٧. (٢٦)

والملاحظ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية كانت تضع العراقيل أمام تصدير واستيراد البضائع المختلفة، هذا بالإضافة الى أن المركز الدولى لسلطنة مسقط كان محددًا بمقتضى التصريح الأنجليزى - الفرنسى المشترك والصادر في مارس ١٨٦٢ م، والذي كان يتيح لفرنسا مركزا مسبقا لمركز بريطانيا في مسقط، ولذلك هدفت السياسة البريطانية الى التخلص من هذا التصريح. (٢٧)

والواقع ان التجارة في الأسلحة كانت تسبب الكثير من المناصب للحكومة البريطانية في السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تسود من أوروبا حيث تصدر الى سواحل بلوخمستان وفارس، ثم تنقل بعد ذلك الى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما أثار القلاقل والاضطرابات - بالنسبة لبريطانيا - على الحدود الشمالية الغربية للهند. (٢٨)

ولقد بدأت تجارة الأسلحة منذ عام ١٨٤٤، ولكن لم تنبه الحكومة البريطانية الى خطر هذه التجارة ألا في أثناء الحرب الافغانية الثالثة، وأدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة في حدود الهند الغربية (٢٩) ومنذ عام ١٨٨٠ م اتخذت حكومة الهند خطوات تمهيدية لمنع مرور الأسلحة في حدودها، ومنعت تجارة الأسلحة بصفة عامة في كل مكان على سواحل الخليج العربى. (٣٠)

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى الذى عقد في عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة في أفريقيا، فإن منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم،

وكان تهريب الأسلحة يتزايد تزايداً ملحوظاً حتى عام ١٨٩٢م، فقد بلغ عدد البنادق المصدرة الى مسقط في ذلك العام ١١,٥٠٠ بندقية، ومن هنا كانت توزع على بقية أنحاء الخليج، وقد تضاعف هذا الرقم عدة مرات في السنوات التي تلت ذلك. وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الإنجليزية. (٣١)

وفي غضون ذلك الوقت، عقدت الحكومة البريطانية اتفاقات لتحريم التجارة في الأسلحة مع أمارات الخليج، ففي عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقاً مع البحرين، وفي عام ١٩٠٠م عقدت اتفاقاً مماثلاً مع الكويت وكذلك مع شيوخ الساحل المهلاني في عام ١٩٠٢م.

وكان سلطان مسقط قد وافق في عام ١٨٩٨م على منع تصدير الأسلحة من مسقط الى الهند وفارس حيث كان استيراد الأسلحة اليها بعد عملاً غير مشروع، كما فوضت السفن البريطانية في تنفيذ هذا المنع، الا انه لم يجرى الاشتراط الى ان استيراد الأسلحة الى مسقط أو إعادة تصديرها باستثناء البلدان المذكورين لم يكن محرماً. ونتيجة لذلك أصبحت مسقط مركزاً لتجارة الأسلحة لكل منطقة غرب آسيا. وكانت البنادق والدخائر تزداد اليها من اوروبا بكميات ضخمة، ومن هناك توزع على سواحل الخليج.

وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والإنجليزية هي التي تقوم بتصدير هذه الأسلحة الى مسقط. وقد بلغ حجم هذه التجارة قدرها كثيراً، ففي عام ١٩٠٧م وردت الى مسقط ٤٤,٩٢٧ بندقية قيمتها ١١٢,٣٣٨ جنياً، ارتفعت في عام ١٩٠٨م الى ٨٧,٦٨٠ بندقية قيمتها ٣٧٩,٠٥٠ جنياً ثم انخفضت الى ٨٥,٨٢٠ بندقية في عام ١٩٠٩م قيمتها ٢٣٧,٦٤٤ جنياً، ثم انخفضت القيمة سنة ١٩١٠م الى ١٠٣,٨٦٢ جنياً.

وقد ساهمت المصانع البلجيكية وحدها بأكثر من نصف حجم هذه التجارة.

ولقد كان هذا القبض من الأسلحة تأثيرات خطيرة على الحدود الشمالية الغربية للهند، حتى أن حكومة الهند أوضحت أنه قد نشأت هناك حالة «قلت ميزان القوى» وشكلت تهديداً خطيراً للسلام.

ولقد اتفقت بريطانيا نحو ربع مليون جنيه في اجراء منع التجارة في الأسلحة حتى عام ١٩١٠م، ولقد قللت هذه الاجراءات بالفعل من حجم هذه التجارة كما تبين من الأرقام

السابقة، ألا أنه بدأ واضحا أنه إذا لم يتم ضبط التجارة في المسقط - مسقط - فإنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماما (٣٢)، خصوصا بعد أن تبين فشل محاولات الوصول إلى اتفاق مع فرنسا - عن طريق تبادل المصالح - من أجل منع تجارة الأسلحة في مسقط. وقد قدم الكولونيل كوكس مقترحات ترمي إلى محاولة التفاهم مع سلطان مسقط، وأنه يمكن منحه تعويضا ماليا للحد من تصدير الأسلحة من مسقط إلى الموانئ الأخرى في الخليج. كما قدم كوكس نظاما مقترحا للمرور، يشرف عليه ضابط بريطاني، وأن أي قارب لا يعمل نصريًا للمرور مهما كانت وجته، فإن من حق السفن البريطانية الاستيلاء عليه حتى في مياه مسقط.

وقد نقل هذا المشروع إلى وزارة الخارجية، وكان السير جراي مستعدا للموافقة عليه طالما أنه في حد ذاته لا يتعارض مع المعاهدة الفرنسية ١٨٤٤، وأكثر من ذلك، كان مستعدا لمواجهة الاحتجاج المتوقع من الحكومة الفرنسية إذا ما نفذ هذا المشروع.

ألا أنه كان مفهوما أن هذا المشروع ليس إلا نوعا من السيطرة على التجارة طالما أن فرنسا لا تريد الموافقة على منحها، ألا أنه كان مفهوما أيضا أنه لا يجب اللجوء إلى ذلك إلا عند ضيق آخر أمل في الوصول إلى تسوية ودية مع فرنسا. وكما تبين فإن تلك المفاوضات المنقطعة كانت بلا نتيجة، حتى أن المشروع الذي قدمه كوكس في يناير ١٩١٠م للتعامل مع مسقط مباشرة بدأ تنفيذه بالفعل.

وكان السلطان في حالة مالية سيئة، ويجب أن نتذكر أنه كان قد تفاوض مع أحد كبار تجار الأسلحة، وهو علي موسى الذي عرض عليه مبلغا ضخما ورأبنا شهريا في مقابل الحصول على امتياز جمارك عمان. ألا أنه أمكن ثلاثي ذلك عندما قدمت خزانة الهند ١٣,٠٠٠ ريال كأعانة سريعة للسلطان.

وقد اشتكى السلطان في ديسمبر ١٩١٠م للممثل السياسي المانجور Trevor لحرق قارين له في نهر جالنج وقد دافع المانجور عن ذلك، وأرجعه إلى السلوك السيئ من البحارة، كما أضاف أنه من المرغوب فيه الوصول إلى ترتيبات دائمة ومرضية مع السلطان. وهناك سبب آخر شجع المضي في هذا السبيل، وهو تحول السلطان من اتجاهه المعادي بالنسبة إلى التدخل الفعلي في سريها، فقد بدأ إلى حد ما أنه وقع في أيدي كبار تجار الأ...

تجار الأ...، وبصفة خاصة علي موسى. (٣٣)

وفي أبريل ١٩١١م، أرسل السلطان أحد قواربه لنقل أسلحة من أحد موانئ عمان إلى ميناء آخر (٣٢)، وفي ١٥، ١٦، ١٧ أبريل أسرت السفينة الحربية **Espiègle** (٣٣)، ثلاث قوارب في أعلى الخليج وجنوبي صحار تحمل أسلحة وذخائر تصل في مجموعها إلى ٢٠٠ بندقية ٦٦، ٨٠٠ طلقة (٣٤). ولم تكن القوارب ترفع أى أعلام، ألا أنها كانت تحمل تصاريح مرور موقعة من السلطان، ويبدو أنه منع هذه التصاريح إلى علي موسى دون توقيع، وأن الأخير قد استوفى بياناتها بالنسبة لكمية الشحنة. وقد غرقت القوارب الثلاثة نتيجة للغرق السيء أثناء الجزر. وقد اشتكى السلطان إلى كوكس على أساس أن الأسبلاء على القوارب قد تم في المياه الإقليمية وعلى بعد نحو ثلاثة أميال من الساحل، إلا أن كوكس قرر بأن القوارب لم تكن داخل المياه الإقليمية.

كما كان لرأى كوكس تأثير كبير بالنسبة لهذه الحادثة على الحكومة، وذلك بالنسبة لسياستها في المستقبل تجاه السلطان: هل تدعم الحصار وفي نفس الوقت تسهله؟ أم هل يمكن بذل مجهود أكبر للحصول على معونة السلطان وانتزاعه من براثن التجار...؟ وتبين بعد ذلك أنه تم اختيار الطريق الثاني، ويمكن القول إن تلك الحادثة كانت البداية الفعلية للسياسة الجديدة (٣٥). وقد اقترح الماحور **S.G Knox** - الذي عطف الماحور **Trevor** كممثل سياسي - لتحقيق هذه السياسة، أن يصدر السلطان تصريحاً يمنع تصدير واستيراد الأسلحة، وأنه يمكن إضافة مادة إلى المعاهدة البريطانية تحرم على الرعايا البريطانيين المتاجرة في الأسلحة... وإذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفس الأسلوب، فإن فرنسا سوف تكون في موقف انعزالي يمثل انقاساً في تجارة مكروهة حرمتها الحكومة المحلية والدول الأخرى المتحضرة. ويمكن نصيح السلطان حينذاك بأن يقدم معاهدة مئة في مواردها حتى أنها يمكنها أن تعدد على الأقل منع استيراد البضائع القاتلة.

وأضاف المقيم أنه لتسهيل العملية، يمكن شراء مخازن التجار البريطانيين والوطنيين مع تعهدهم بعدم العمل في تجارة الأسلحة في عمان مرة أخرى، وإذا ما قدمت نفس العروض للتجار الفرنسيين، فأنهم من المحتمل أن يرفضوا العرض، وهذا الرفض يعطى للسلطان الفرصة للتوصل من معاهدة ١٨٤٤ (٣٦).

إقامة مستودع عام للأسلحة في مسقط:

وعلى أية حال فقد شرع في وضع اقتراح الكولونيل كوكس موضع التنفيذ، وكانت

معظم الأسلحة تصدر من مائة جنون حجاج نعرين. وشيعة لأذربايجان حركة مرور الأسلحة. أ. اقترح كوكس تقدم مستودع للأسلحة Warehouse في مسقط خزن فيه كل الأسلحة في حمار عبد مبردة. وحرص مستودع أشخاص موقوف فيه حب شرف حب يكون من تحت المظلمة. مثل في مسقط أو موصف برفق منسوب هذه عملية. وكل شخصات جديدة من مستودع سوء مع أو مصدر بحكمها نظام كامل لتسليم الشخص في حب حب مصدر برفق بحر. فانه حب غطاء بفرج مبردة بأشراف محبة مسافة وكل كوكس مستعد في كل وقت ضروري. مستعد محبة لأعترف بالأسلحة في محبة بين فرنسا وبريطانيا وأن يسمح تحتل فرنسا

وحاصل كوكس أنه حب أن جدد سلطان عبد باق نظام مستودع الأسلحة سوف يؤدي في بعض دوله. ومن ثم اقترح كوكس محبة ٥٠٠٠ في شهر كجوهي به. وأنه في بعض وقت فانه يمكن أن يحرص على مصاعفه لأعنه سيرة

وبالنسبة كمية الأسلحة التي في حوزة بحر في مسقط في وقت زمني أو بعدة مصدر فأن في حواصل سلطان كمسألة تم لأذ به حية. يمكن حمار حمار على ابداع شخصاته في مستودع كمي ساع حب شخصات مودة في لأقترح ود ماثل هذه لأقترح. فانه عبد ضروري حب شراء شخصات الموجودة في وقت زمني بالسعر الأعلى أو بتقويم معقول

وآخر اقترح المقدم أنه من مستحسن حصول على العهد من سلطان بعد اندحور في معاهدات جديدة مع أنه قوى أحبه دون المواقف سابقة من حكومة بريطانيا ٣٩

بعد وقت حكومة بريطانيا على هذه المقترحات. لا ب. رأيت أن مسألة العهد سلطان بعدم لدخول في معاهدات جديدة حب راجعة. وأن سلطان قد موافق على نظام مستودع الأسلحة. فانه حب عدم سعي بحوزة لآل عصاب فرنسا. بينا لأرس هذا محاولة متعوض معها في ٢٥ يونيو عرض كوكس لتعاقد مع سلطان. أ. طيفا لمقترحات سابقة وقد حسب كوكس صحة أسلحة جديدة سلطان قد م. مستحب لمصالحات ليطالبها. أ. ولد م. بالفعل صحة سابقة مصونة. في ١٩١١ م. كوكس في تنفيذ العملية. (١١)

وقد بدى السلطان رغبته في محافظة على العلاقات الجيدة مع الحكومة البريطانية صفا على سلوكها حوله ودين. وكان مستعدا لاصدر تصريح باسمه لكامل المجاعة على رغبة من المعاهدة العربية، و ما تضمنت في الحكومة البريطانية سائح ذلك. و أنه يصح كل مصاحبه في الهند، و مكسا حتى والحكومة العربية تسوية شأنه فيما يراه

أما بالنسبة للاحزاب المصرية لسير عمل، فإنه وعد بالتعاون الكاملة في تعارض مع مصالحه مع قوى أخرى. و قد قدمت في مفاوضات مؤامره حكومه العربية عدد لضرورة، وكذلك و كانت ساحبه عليه غيره و قد يوافق استعاض على حجه لتعويض لدى عروبه كوكس و صاف تجمع حوالا فيه ٨٠,٠٠٠ ريال، وقد اعتبر كوكس أن هذا المطلب معقول، وأنه يجب عدم رفضه تماما. (١١٣)

وقد بدأت حكومة عبد الفتاح من أن يقوم سلطان بالاعتراف بعربيا مباشرة وكان الاتجاه الذي اتته حكومه اهد هو القبح سلطان بأن إقامة مستودع هو انصاف لثريب و احبة، وهي من حقوقه تماما نصته حاكم مستقلا، وأنه يجب عدم مشاركة فرنسا بذلك أما بالنسبة لسلطان العرب، فقد طلبت حكومة اهد انقاص اسمع لدى طلبه السلطان. (١١٤)

وقد وافق ورره بدوره على هذه المقترحات. واصحاب به من المفهوم أن ربما حديد قدمه سلطان مستفظ بالنسبة لتصدر الأسهم والدخائر، وأنه من المعتقد أنه يمكنه بفاف مجاعة غير مشروعه مع تلك الدول في مهت استيراد الأسفحة. كما رأى ورره بديه أنه من الضروري لاصف العمل في مستودع أن يهد صاف حمارك لسلطان وقد أحاد كوكس على ذلك بأنه دافئ سلطان بدهل بالنسبة مسألة لصاصا لشرفون على العمل. و أن سلطان يبا و صبح ضرورة شرف حكومه البريطانية على العمل، فإنه لم يبال مع الحكومة جعل موقف بريطانيا مشرف على مستودع الأسهم في مستفد وررى كوكس أن صفة مديه سر بده عمل سلطان أكثر حديا بالنسبة هذه صفقة (١١٥)

إلا أنه بالنسبة تعيين موصف بريطاني مشرف على مستودع الأسهم، فرغم أهمية ذلك (١١٦)، حال حكومة عبد رب أن السلطان و يوافق على هذا التعيين وعلى أية حال فإن لم يرد ذلك، فإنه يمكن وضع ريبه آخر كان يعين استعاض موصفا من طرفه تحت الاشراف المشترك من ممثل سياسي وممثل كبير من طرفه كما اقترح كوكس. (١١٨)

وقد رأت حكومة هـد نص - لتشجيع المستعان بموقفه على هذه الترتيبات -
 مسحه ٣١,٥٠٠ ٢٠ - بالإضافة إلى ائراج مقترحة كتعويض ٢ عن (استيلاء على بعض
 عورت مدعة ٢ في أبريل ١٩١١ء، على - يكون هـد عرض مشروعه بموافقة المستعان على
 مشروع لدى عدته حكومة بمصانة كبريت بتلاء مع مصالحها

وفي ٧ فبراير وافق مستعان على هـد مشروع، وفي نفس اليوم عب بموافقة على منح
 مستعان عرض قيمته ١٠,٠٠٠ ٢٠ ح في صنف ويعهد بإعطائه على ذهاب ١٠٠٠ ٢٠
 كل شهر من أمانته.

وفي ١٠ مارس وصل كوكس إلى مسقط، وبدأ مباحثات مع مستعان، وقد رفض
 مستعان تمام مبادء وجود موصف برفض للاشراف على مسودع (ألمحة وحتى موقف
 محدود، لأنه فرح كحل آخر - يقوم بمساعدة كوكس باخبار رجل موثوق
 فيه من رعاياه، وقد كان ذلك مفضل، فإنه مستعد بموافقة على رجل من هـد يؤمنه
 كتابه بذلك حياء، وأضاف مستعان أنه سوف يذهب بموافقة حكومة هـد على هـد
 الرجل قبل توقيع عقد جمل معه وقد توهم كوكس بموافقة على هـد ترتيبات من
 ناحية ألمحة، مع بضاح أنه من يدفع أن تعويض أو ٢ يده في لأمانه لا بعد الأنباء
 من كل ترتيبات وقد دفع مستعان ١٠٠٠٠ ٢ سعر دفع لأمانه ٢ من يوافق على التزعم
 بالمدعي، وأن موصف يدين سكر حياء كمشراف على مسودع (ألمحة سيكون هـدلا
 للطرز من منصبه إذا ما نقض الترتيبات المطلق عليها. (١٩)

وكان سوتو مستعان يدها عدم حياء بمقتضى نداء هـد مباحث، إلا أنه أبدى
 عبه مره أخرى في مع سحاره في (ألمحة جانب في غضون ثلاثة أشهر، لأنه خلاف من
 تشكالات على قد يتصرف سحر لأحباب ومعارضة هـد مسودع (ألمحة، وأن
 شكيبه قد نشر حكومته هـد وأن كانت وثائق عربية تؤكد أن كوكس أوج على
 السلطان ليقوم بإلغاء معاهدة ١٨٤٤م مع فرنسا. (٢٠)

وفي ٢٣ مايو ١٩١٢ء، تم لاساء من وضع مسودع جانب مشروخ مسودع (ألمحة
 بعض مشروخ على أنه ١٠ كانت هناك كساب هائله من (ألمحة ولندحاتر بحره في
 وقت حاصر دوق هـد صبح وفي أليه حاصه مفرقة في مدينا مسقط، وهي هـد
 حصاره معرضه لأحصار سرقه وحريق، فحين حين جعل من تركي مستعان مسقط

وعدت مائتة بألوانها المختلفة على عصبها. وقد وقع على علاج هذه
سكة به مسودع عدم الأسمحة. وذلك بحفظ على الأسمحة وندثر تحت
احتياطات آمنة.

ووضح مشروع أنه يمكن البدء في عمل هذه مسودع في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥
مشروع على أنه يمكن - يكون - حراء عمل في هذه مسودع كالأشياء

١ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ على كل الأسمحة وندثر بوجهه في داخل الأرضي - سنة
في سوف عمل مشدود من سبتمبر في هذه مسودع التي سبتمبر عتده مراقب

٢ سوف يقبل من كل حد الأسمحة في الأرضي - سنة في هذه الأسمحة - سنة
معهم في أول سبتمبر في ذلك مسودع. وأن يجر الأسمحة ذلك سوف يجر
في حواء عتده بآخر في هذه مسودع - سنة في الأسمحة بوجهه
مستقبلاً، إلا إذا بعد الترتيبات السابقة تماماً.

٣ لا يمكن بخرج أنه أسمحة من مسودع لا بعد دفع عتده كاملة في مراقب
المستودع بالطريقة المعتادة.

٤ عتده عتده من الأسمحة من مسودع. على أن يكون ذلك بموجب عقد
خاصة عن طريق مراقب المستودع وتوقيع هي.

٥ هذه عقد لا سنة - سنة. ولكن يؤكد عتده أو مشدود - سنة في الأسمحة
وكتبه ومقدوره وندثر. أنها يمكن سحب من مسودع هذه عتده

٦ على الأسمحة في خرج من مسودع - سنة. واضح عتده علامة مسودع ورقه
السل.

وفي نفس وقت نشر عمل سياسي في سنة - سنة. عتده عتده عتده عتده
سنة - سنة. وبما عتده عتده عتده عتده - سنة. عتده عتده عتده عتده
مكتوباً بالأسفل النقاط الأربع التالية:

١- تمهيد الحكومة الليطانية بتقديم كافة المعلومات الضرورية له بوجه في احتجاجات قد تنبأها صدر فرنسا أو أية قوى أخرى.

٢- أنه يجب أن يكون مفهوم أن هذه الرضا لا تعني للحكومة الليطانية أو المستوطنين في حقوق في الرضا أكثر مما كان في ذلك

٣- أن الليطانيون سيأخذون وذاي معه، قد يوصون في رضا فلاحية باسمه بعبارة حكمه ووعيته.

٤- أن الليطانيون قد وعدوا بعبارة تمهيد سعيهم على شروطه على عذرا

وقد تم بوقفه على شروطه سعيهم في أن يوصون في ٢ يونيو ١٩١٤
سعيهم على عذرا في سعيهم بعبارة في ٢٢ شباط ١٩١٤

مسألة تعريضات تجار الأسلحة في مسقط :

عن أن صور هذا الموضوع، أنتم تفصل عرسية أنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٤م
ورفض لا عرفت بصفه على رعايا عرسية كما قد جاز لأسلحة عرسية شكوى
جماعة ويرى خارجة الذي عرفت حاشه في صدر سعيهم تفصل عرسية نابلاع
سعيهم بأن عرس لا تمكث بوقفه على سعيهم لأخبر لا بعد بوقوف سحر
عرسية ١٠ ويمكن عرس أن سحر لأسلحة في مسقط أثناء زيارته بوقوف
١٩١٢م إلى درجة غير عادية.

وقد منع تفصل عرسية هذه المقام، وحصد سعيهم بصفه، كان عليه في
مادامي سعيهم على بوقوف رعايا عرسية أن سعيهم الحكومة عرسية سوف
بوقوف على سعيهم لأخبر رعايا تعريضه مع بصفه ١٠

وهكذا برعت مسأله حاشه، وبما من وجهة نظر بعبارة : أنه من المعروف
في نابلاع دفع بوقوف سحر عرسية بأن سكي لا أنه كان حاشه حاشه بصفه
من جانب سحر عرسية بوقوف في ذلك تفصل والحكومة عرسية، وكان أنه من

مستخدمة هذه سفينة ترسانة جديدة في أول سبتمبر وهو تاريخ عقد انعقاد المجلس.
من وجهة نظر اقتصادية، فإن أي تأجيل قد يضر في بعض البلدان كفرنسا
اقتصادية في مستقبله وفي جميع مصلحة عامة لا أنه يفترب بوقوع بعض
عربي، الحكومة قد تفرغ الدول في موعد عقد سوف يؤدي بهم إلى الاحتكاك مع
البحار الفرنسيين، مما قد يؤدي إلى أسوأ النتائج.

قد يذهب استبيان بعض الخبراء بدمج مع فرنسا، لأن هذا هدف عام
مربوط به من وجهة نظر اقتصادية وقد أنه من الأفضل بوضع حكومة فرنسية أنه
من دفع بعض الشركات الاقتصادية على مقاعد جديدة بحسبته عند عقد مستودع
الأسلحة والمخازن، ليس هناك عرق على سحابة مسروقة، وأنه على أرضها فرنسية
أن يقدم من حيازات أن حريته هي مع قصر مجموع فيها سيرة الأسلحة
والمخازن (١٩١).

وقد اقترحت حكومة هذا نفس حجة سبتمبر على بعض الفرنسيين أن هذه
الشيء الذي لا أحد به في سادة تمهيد لأخيه في لأشرف على هذه الأسلحة دون
معه في تمسكه، وقد يتم عليه ذلك علاوة نالون تطاير في وسي بعد سيرة
الأسلحة بامر مجموعا وقد أنه يدعو من غير معقول أن يتوقع منه بعض سحار
بأن قد يلاعن بعض حيازته كحيازات شعبيت أو سبتمبر بدمج في باريس
بأن يقدم تفسيرات لها نفس المعنى (١٩٢).

وفي غضون ذلك وقد جعل سبتمبر حدوث، ففي ١٦ أغسطس تبع سحار
فرنسيين «أنه د ح» سبتمبر وقد تمسكوا عدول على سبتمبر عازيكه وأحسن كل
ذلك، ويجب أن نرى في نفس نفس وأرجح الخبراء بالأعضاء من أجل
مكتب فرنسية وقد س حذير سبتمبر بعد ظهر هذه هكذا في الحقيقة
الغلامية

وبالنسبة إلى حدث في أول سبتمبر، فقد قرر أن سبتمبر مستقلة سوف يودع في
مستودع مباشرة، كما قرر عند سبتمبر تأتي هذه هذه مهمة أن تأسس مكتب
الأسلحة الموجود في وجه مرغن، فقد أوصى سبتمبر بوجوب وضع حراسة حول
هذه الأسلحة سحار، وأن بعض هذا سبتمبر نقل به أسلحة سوف في مستودع و

عقدت اجتماعاً وبعد ٧٠ يوماً، انتهت به في كل الأمر، مستغلة فرصة أن تستدرك صفها
للبلد الثاني يجب أن تم بالقوة.

وقد أصدرت حكومة تونس وجهة نظر في مذكرة في شهر ديسمبر ١٨٤٤، في
التي فيها في تونس، وكان الملك الذي يكت عبه هو بعض معاهدة ١٨٤٤، في
حرفه لأشياء يجب أن تفلح حرة في مستقبله، وأن فرنسا فرنسية بعض حرة في
مع وشراء (أشياء من برين)، وأن هو حق في تمتد الحقوق في حوزة هو
معاهدة، وعقوبات المعاهدة شحة أنه أصدر نصيبه شحة مدون (أخرى، وقد نصت
على فرنسية وحسب فرنسية، وأكثر من ذلك في صريح لأخبري فرنسي
بعضه حق في حرة مباشرة مع مستطاب، لأنهم تحلفه على عهده مع برين
مستطاب مدون عن هذا حق، ومستطاب سائلة في قترح تقديمه برينها ناسه
المعويصات (٢٧)

وقد تم قبول فرنسي بعد تعيين باريس - هذا في مستطاب المعويصات،
وكذلك لا اعتراضات سابقة نسبة معاهدة مدون معاهدة ١٨٤٤، وقد أجب
مستطاب على ذلك أنه قد نقل مسئولية المعويصات إلى حكومة بيهية، وقد وافق
المأجور Koon على ذلك (٢٨)

وفي الخامس من ديسمبر، حدثت حادثة مهمة، فقد حسب تحت شركة فرنسية Loui
Dieu نسبة ٣٣ مليون من مدحرج، وكان معه بديلاً لأيدج، لأن مشور في
جهازه رفض نسبة مستدين، وقد كتب مقبل فرنسي في مستطاب معرف على
ذلك، ومطاب نسبة مستدين مدحرج بعد دفع غرض مدحرج ضد معاهدة عن
نصفها سنوية وإسلافه مد ٦٨ سنة، وفي لائح علاقاته من المعوي (أخرى وإعسر
مستطاب عمان وكانت نصيبه بيهية مستطاب هي أن يرفض نسبة شحبه، وأن
بعضه تمسكه مدون مسودج لأشياء، وأن يسير في أن يدي يند علاقاته المعوي
الأخرى وإسلافه هو الصيغة غير مدحرج في يوقع معها أن يولي عن حرة في نصائح
حظرة، وفي هذا يعني معاهدة فرنسا بيهية مدون مستطاب (٢٩)

وعندئذ أخذت مقبل فرنسي بأن اشترى فرنسي من تمسكه مدون مسودج
الأشياء، وأن مسألة المعويصات يجب بحسبها.

عربية وقد تم تربي على هذه و حول مسكنه يعقبات من حكمه. وفي سنة
 ١٢٤٥ قده باب جميع كل النسخة في مشروع مسقط النسخة. لأن ذلك به خاص
 وكذا حكمه وذكره من غير مقلد من ذلك على أن سنة في واقع بعض
 تعديله معقد من حكمه عربية هذه مسقط. ثم يكن حكمه العربية هذه
 ١٢٤٥

أما يمكن بالتي أنه معقبات في مثل وصول من سنة سنة مع فرنسا. ثم
 حكمه العربية به من يمكن داخل بعد حول مسودج النسخة في مسقط من
 به حكمه سراج بشره. ثم بعدا المستوي. توقف عن سرور النسخة في مسقط في
 عقوبات مثل غيره. لا يقتضيه من مسقط به النسخة يكن ذلك بالعلم. و سماح
 المستوي معقبات به النسخة تعرض مع مسقط. ولكن على أن سنة فرنسا. ومن ثم
 هذه بغير جانب سواك بعد من غيرة مسقط من درجة كذا. مستقيمة من مسقط
 للمصالح الفرنسية.

وأما حكمه هذه في كتاب هذا صرح مع مؤلف. وفي فقي مامكن
 عمده هو أنه يمكن مع مسقط من مصادر النسخة عربية لأن حين أن يكون هناك
 بعد بعضي غايين مسودج النسخة بقل من درجة مسقط.

وفي ١٣ نوفمبر أصبح سردي. هذا يعقبات مسقط به من حكمه. وير
 الحاجة عربية أنه مسقط صدر حول مسودج النسخة. ثم به مصادر النسخة.
 وفي من به مصادر من أن به حكمه سراج. لأن حكمه عربية أن به
 من أن به وصول من حكمه مسقط سنة. هذا لأفصح حب. هذا من مامكن
 عمده على هذه حول مسودج النسخة. وبالاضافة من ذلك من حكمه عربية
 لا يستطيع لأن به حكمه دول. ثم من الغريب (أخرى)

وكانت فرنسا قد هدوت في سنة ١٢٤٥ به هذا لأفصح سنة في صدور حول
 مسودج النسخة هذا سواك سراج. ثم من مسقط هذه حقوق. هذا به. ومن أن
 حكمه العربية أنه من الضروري تقديم قوتها الحرية في مسقط لمواجهة به
 حودس. وقد ترق لأفصح. في ١٤ سمر. هذا أربع سكر حرة مرطبة
 في جميع في وقت حري. وأنه في ٣ سمر سيكون هو سنة في مسقط سنة

حربية، وبصفة عامة، فإن كل أسطول اهدد د مدافع لغيره، تمكنه من
بشركر في مسقط قبل وصول السفينة الفرنسية (٧٠).

وربما حكومة بيجديه أنه من لأصول أن يرد على حربه أربعة في مسقط
في وقت واحد، وقد تم بعد ذلك في ٢٥ سبتمبر وفي ٣٠ سبتمبر وصل القائد العام
هناك على سفينة High Fleet ومعها سفن حربية Aphani Espoir, Prevost
(٧١) Pelorus.

وكانت تحارب حربية بيجديه بعد تحركات لغيره بحري في قرب حكومة
الفرنسية، ربما أن مسقط كما حدث كان لأصحاب أنفسهم بالقوة مدسة في
مسقط إذ وصل بها لا أنه من وجهة نظر الآخرين فإن هذا الترتيب لتقوية البحرية
البيجدية في مسقط على الرغم من مزايها، نسبة فإنه شل من حركة حصة الأمن
من وجهة نظر لبيجدية في الخليج وقد جاءت معلومات بالفعل في نهاية أكتوبر
وأوائل نوفمبر بأن جماعات بيجديه الأسلحة عديم علمت بأن السفن حربية بيجديه قد
تمركزت في مسقط، وأن تدريب على حرسه جميع قد توقفت مؤقتا، وأن جماعات التهرب
هذه تهرب لفرصة فور بأنعت في بيجديه الأسلحة، ثم فتح محالا وسد خروج للبحارة
في الأسلحة الفرنسية مصادره وقد تشير سبر كوكس أن أنه من ضروري لخصم هذه
التركيز الشديد على بيجديه في مسقط وذلك لمواجهة الانتشار الواسع في تهرب
الأسلحة.

وفي ١٣ ديسمبر علم أن لغيره بحري Moncaim من يصل أن مسقط، ومن ثم
أرسل المعلومات لجميع الأسطول ليراه في مسقط.

وعدد بد أن هناك بعض لأهل في وصول أن بعض الترتيب مع حكومة لفرنسية،
وأن هذه الترتيب قد تؤدي من خطر انه لتهدير واستيراد الأسلحة من وإلى مسقط،
فإنه كان من المسلم به بعض النتائج (٧٢).

ولاشك أن قانون مسودع الأسلحة هو من الساحة الزمعة حراء د حل في مسقط،
وهو هذا يشكل حراء من قبل سلطان، وأي بعض سحر الأسلحة عن حساتره
الناخلة عن تعيد هذا القانون يعني أن يكون من قبل السلطان، إلا أنه كان من المستحيل

على إصدار جيل داب بد دفع هذه المعوضات وكان من أغرب هذه من
وجهه نظر بيطرية تخشى من المعوض سحر، وكان ديث ميسور أن يكيف
المعوضات سواء تكون فعلا على بقعة حكومة البريطانية، وعلى بقعة سلطان من
الناحية الرسمية (٧٣)

بعد صدور قانون مسودع لأشعة، أصدر مجلس برسي على ضرورة المعوض
سحر برسيون، وفي حقيقته كانت بقعة عبيدات أن قربت سوف سحب معارضتها
للقانون المذكور إذا ما جمع مجمل المعوض (٨١)

وقد رتب حكومة هند أن شراء كميات لأشعة موجودة في مسقط هو شكل
وحيد مقبول للمعوض، وكانت شركات بيطرية واحدة هي التي تمكن وضعها في
الاعتبار، وأهمها Coparet C. Louis Dru. هذه الشركة أن شركتها أنيكس يمكن
اعتبارها تحت الحماية الفرنسية.

وقد حث سير كوكس هذه المسألة، وقد تم أن كانت توجد في مسقط في ١٤ ديسمبر
١٩٠٠ ١٢، ١٠٠٠ و ٢، ١٠٠٠ صفقة. وهذه لأشعة وداخائل هي حجم المعوض
مقبول، وعلى أساس بغير مسجل في مارس ١٩١١ كان تم سلفه هو ٦٠ بالاً،
وكذلك ٦٠ بالاً لكل ألف صفقة، وقد كان مجموع المعوض سوف يصل إلى ٨٤٠، ١٠٠
بالاً، وكان من أي كوكس أن هذه المعوض بغير دفع على لأشعة موجودة بالفعل
في مسقط، وأن به لأشعة أخرى خارج مسقط فيبقى بالضرورة أن يبقى من هذا
المعوض.

لا أضاف كوكس أنه إذا «ما وافقنا على شراء شحبات لأشعة بيطرية التي لم
يرسل من مسودع عديم الثمن، فإنه من أغرب أن شراء شحبات الأشعة
بغضه سحر غير ليطريين، هذا أن قد أودع في مسودع جارية وادعا
لثمن، وقد وقعت حكومة هند على هذه الصفحات، ولكن أعرب عن اعتقادها
بوجود شركت حكومي تملك وهذا في دفع قيمة المعوض ماصفة (٧٤)

وفي ٣٠ ديسمبر فخر سيد إدورد حربي حول لأنه بقصد تسوية ذلك الموضوع
بطريقة ودية :

أولاً: تقبل الحكومة البريطانية أن تتنازل عن حقوقها في المسألة النامة بالنسبة لمعاملة البضائع الانجليزية والفرنسية التي تمر في موانئ الجزائر ومراكش طبقاً للمادة الرابعة من الوفاق الودي لسنة ١٩٠٤.

ثانياً: تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان (قانون مستودع الأسلحة) وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.

ثالثاً: تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تشر لمدة خمسة عشر عاماً نسبة ١٨٩٧م الخاصة بواردات بريطانيا من القطن في تونس والتي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه الواردات لا يتجاوز ٥٪.

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرأ إلى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتياز، ولكنه في الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة الأخرى ستعود في النهاية على بريطانيا، إذ أن التنازل عن المسألة النامة في موانئ الجزائر ومراكش لابد أن ينطبق أيضاً على موانئ مصر. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رائجة في مسقط، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم، ولابد في هذه الحالة من إعطاء تعويض مناسب (٣٦).

والواقع أنه لم يتقرر حل نهائي لتلك المشكلة وإن كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة.

1. Philby (J.B) Arabia, London 1950, P. 165.
 2. Indian office library (I.O.L).
Political and Secret Library- Political
Department. B. 129 Secret.
Memorandum. Muscat (1901).
 3. Aitchison C-U. A collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries, Vol XI Calcutta 1892, P.P. 83-84.
- (١) - ذكر حجاز ركياً باسم - الخليج العربى ص ٢٠٤.
5. Aitchison - op. cit. p 231.
 6. Philby - op. cit. p. 164.
 7. Whigham (N.J.) The persian Problem- London 1903, p. 20.

8. I.O.L- Political and Secret Library- B. 129 Secret Memos. op. cit Muscat (1901).
9. I.O.L- Pol- and Sec. Library- Political Dep., B 14 No.1 Zanzibar. Agency and Consulate Expenses.
A- W- M. 17th August 1878.
- (١٥) دكتور جمال زكيا قاسم المصغر السابق، ص ٢٢٦
11. Graves Philip - the life of Sir, Percy Cox- London, 1951, p. 91.
12. I.O.L- Pol- and Secret Dep. B. 119, Memos, by Sir Lee- Warner on the Lease to France of a Coaling Station in Muscat (1900).
- (١٦) دكتور جمال زكيا قاسم المصغر السابق، ص ٢٢٧
14. I.O.L- Political and Sec. Library. Political Dep. B. 196 Secret Memos.
Arms Traffic in the Persian Gulf (1913), p. 17. Major Trevor, To L-C. Cox, 19th November 1910.
15. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, Major Trevor to L- C. Cox, 11 December 1910, (1960/10).
16. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India, 11 December 1910.
17. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India , 30 December 1910.
18. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
Telegram From Viceroy, 8 June 1911.
19. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
Earl of Grewe, Telegram 9 June 1911 (159/11).
20. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
L-C. Cox to Government of India, 16th January 1911.
21. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Major Trevor to L-C. Cox, 20 Jan. 1911.
22. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Admiral Slade to Admiralty 5 feb. 1911.
23. Major Trevor to M- Jeannier, 5 feb. 1911.
Jeannier to Major Trevor, 8 Feb- 1911.
I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
24. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Sir E- Grey to M- Cambon, 10 April 1911.
25. I.O.L- Political and Secret Library- Political Dep. B-182 Memos. Arms Traffic at Muscat (1911) I.O. 15th Feb. 1911.
- (١٧) دكتور جمال زكيا قاسم المصغر السابق، ص ٢٨٠
27. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
28. Harrison (guil) The Arab at home- New York, 1924, p. 96.
- (١٨) جان ميشون - بواغت العرب العليا الأولى في الشرق الأدنى وموجع التاريخ حطين لوبيا في هذا الشرق - للقيب محمد مزا حوزة، ص ٢٧
30. I.O.L. B. 182 op. cit
31. Coke (Richard) The Heart of the Middle East, London 1925, p. 136.
32. I.O.L- B. 196 op. cit
33. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
L-C. Cox to Government of India, 28 April 1911.
34. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
L-C. Cox to Government of India 1 st Sept. 1911.

35. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 27
Commander-in-Chief, East Indies to Gov. of India, Telegram, 12th April 1911.
36. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 27
L.C. Cox to Gov. of India 12th April 1911.
37. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 27-28
Major Knox to L.C. Cox, 12 May 1911.
38. Poincaré à Cambon 29-5. 1912.
(D.D. Doc. No. 5).
نظر در محال رکبا قاسم ، المصنر السابق من ٢٦٧
39. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 28
Telegram from Viceroy, 10th July 1911 (1157-11).
40. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 28
Foreign Office to India Office.
16th August 1911 (4041/11).
41. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 29
Telegram from Viceroy, 18 Oct. 1911 (1712/11).
42. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 29
Telegram from Secretary of State, 31 Oct 1911 (4495/11).
43. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 29
L.C. Cox to Gov. of India,
14th Nov. 1911 (1968/11).
44. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 29-30.
Telegram from Viceroy 28th Dec. 1911.
45. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Secretary of State. 1st January 1912.
46. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 30.
Telegram from Viceroy, 19th January 1912.
47. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Secretary of State,
22nd January 1912.
48. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Viceroy, 29 January 1912.
49. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 31
Telegram from Secretary of State.
5 March 1912 (768/12).
50. Poincaré à Cambon 29-5-1912.
(D.D. Doc. No. 5).
نظر در محال رکبا قاسم ، المصنر السابق من ٢٦٨
51. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 32
Telegram from Secretary of State.
1st June 1912.
52. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 32
Telegram from Viceroy 7th June 1912.
53. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 33
Telegram from Viceroy 25 July 1912 (2907/12).
54. I.O.L.-B. 196 op. cit. p. 33
Telegram from Viceroy- 8th August 1912.

55. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 33-34
Telegram from Viceroy, 14th August,
1912 (3166/12).
56. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 34
Telegram Secretary of State, 20th August 1912.
57. I.O.L.- Pol. Dep. B. 182.
Mema op. cit.
58. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Viceroy, 3rd Sept.
1912 (3448/12).
59. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Viceroy 8th Sept. 1912 (3433/12).
60. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 36
Telegram from Viceroy 10th Sept. 1912.
61. Graves (Philip) op. cit. P. 142.
- (٦١) - دكتور جمال زكيا قاسم - المصدر السابق، ص ٢٨١ .
63. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 35
Secretary of States Telegram,
(3540/12) 12th Sept. 1912.
64. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Secretary of State,
14th Oct. 1912.
65. Cambon à Poincaré, Doc No. 26, 22-9-1912 (D.D.F.).
انظر دكتور جمال زكيا قاسم - المصدر السابق، ص ٢٨١
66. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 36
Secretary of States Telegram,
31 Oct 1912 (4200/12).
67. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 36
Telegram from Viceroy 11th Nov 1912.
68. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 37
Telegram from Secretary of State,
15 Nov. 1912.
69. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Secretary of State,
12th Sept. 1912.
70. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Viceroy, 20th Sept. 1912.
71. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Secretary of State,
22nd Sept 1912 (3654/12).
72. I.O.L.- Pol. Dep. B. 182
op. cit. LO-15 Feb. 1911.
73. I.O.L.- B. 196 op. cit. p.p 36-39.
Telegram from Viceroy, 1st Dec. 1912 (4619/12).
74. I.O.L.- Pol. Dep. B. 182. op. cit.
75. I.O.L.- B. 196 op. cit. P. 40.
Telegram from Viceroy.
27th Dec. 1912.
- (٦٢) - دكتور جمال زكيا قاسم ، المصدر السابق، ص ٢٨١ - ٢٨٥ .